هيئة الأمم المتحدة والبعد العالمي للثورة الجزائرية 1955- 1960

أ.ليلى تيتة

جامعة باتنة

الملخــص:

L'explosion du 1er novembre 1954 est le prélude à une guerre de libération qui fut parmi les plus longues et les plus dures.

Une poignée de militants faiblement armées, mais soutenues par tout un peuple spolié de son identité, cruellement exploité et assoiffé de dignité, déclenchèrent une lutte acharnée qui dura plus de sept années.

Parallèlement à la guérilla et à la mobilisation populaire sous diverses formes, le F.L.N menait également un combat à l'extérieur. La proclamation du 1er novembre 1954 a fixé comme objectif extérieur "l'internationalisation de la question algérienne". Cette internationalisation va se concrétiser par la politique menée par le F.L.N et le G.P.R.A surtout à l'O.N.U.

لم تأت الثورة الجزائرية التي اندلعت في الفاتح من نوفمبر 1954 والتي تعتبر من أطول الثورات عمرا خلال القرن العشرين من العدم بل جاءت كنتيجة منطقية لمعاناة شعب عانى الكثير من سياسة سلطة استعمارية اغتصبت الأرض والوطن والكرامة والحقوق.

أمام هذه الأمور، كان من الطبيعي أن تقود ثلة من أبناء الجزائر ثورة ضد هذا الوضع وتتطلع إلى الحرية و الاستقلال منتهجة أسلوبا يهدف إلى جعل الشعب ينطوي تحت ظلها ويساندها بكل إمكاناته لأجل الوصول إلى الهدف الذي يرغبه الجميع، وتوجهت أيضا إلى خارج حدود هذا الوطن قصد الحصول على المساندة الخارجية الممكنة فكانت هيئة الأمم المتحدة إحدى المنابر التي خاطبت من خلالها الضمير العالمي من أجل إيجاد حل للمشكل الجزائري وتمكين هذا الشعب من حقه في تقرير مصيره وهو ما يشكل محور هذا المقال خاصة خلال الفترة 1955 إلى 1960.

مـقدمــة :

تاريخ البشرية تاريخ طويل تعرضت فيه سيادة الشعوب وعلى مر العصور إلى انتهاكات متعددة ومتكررة كان أبشعها قد تم في شكل عدوان أو استعمار مباشر خاصة بعد القرن السادس عشر. والنتيجة المنطقية لذلك أنه _ وبحلول القرن التاسع عشر _ كان القسم الأكبر من الشعوب يعيش تحت نير الإستعمار.

وأمام هذه الوضعية، لم تقف هذه الشعوب مكتوفة الأيدي بل سعت جاهدة إلى تحقيق هدف واحد هو الإستقلال الوطني منتهجة في ذلك مختلف الوسائل والأساليب.

من هذا المنطلق، جاء اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 بالجزائر بعد نضال سياسي طويل طالبت خلاله الحركة الوطنية بتطبيق مبدأ تقرير المصير كمبدأ دولي يشير في مجمله إلى حق المجتمع الجزائري في العيش منفصلا عن المجتمع الفرنسي مع الإعتراف له بالديمقراطية كأقصى شيء، وبالوطنية كأدنى حد.

وعلى اعتبار أن الشرعية الدولية خلال الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين (أي خلال السنوات العشر الأولى من قيام الأمم المتحدة) كانت تنحصر في قرارات الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الممثل لجميع الدول الأعضاء، واستناداً إلى النظرية الديمقراطية الغربية في أن الأكثر تمثيلاً هو الأكثر تعبيراً عن الشرعية، سعت الثورة الجزائرية لعزل فرنسا دوليا بكسب الرأي العام الدولي إلى جانبها والحصول على أصوات أكثر الدول تمثيلا داخل الهيئة الأممية بالعمل على إطلاعها على حقائق الأمور، وإقناعها بعدالة قضيتها وبشرعية نضالها التحرري ضد الإستعمار الفرنسي وحقها في تقرير مصيرها، وهو ما لم يكن من الممكن تحقيقه دون السعي إلى تكثيف النشاط الدبلوماسي الجزائري.

من هذا المنطلق، كان النشاط الدبلوماسي من الأهداف الأساسية الأولى التي تضمنها بيان أول نوفمبر حيث أكد على تدويل القضية الجزائرية...كما أكد على التعاطف مع الأمم المؤيدة للكفاح التحرري وفق ميثاق الأمم المتحدة. ومن هنا جاء النشاط الدبلوماسي للثورة تجسيدا لهذه الاهداف وهو ما سنحاول التعرض لأهم ما ميزه خلال الفترة 1955-1960 مستدلين في ذلك ببعض الأمثلة. فكيف كان نشاط الثورة التحريرية لتحقيق التدويل والحصول على الحق في تقرير المصير؟ وكيف كان النشاط باتجاه الهيئة الاممية خاصة؟ وما الأثر الذي تركه هذا النشاط على نشاط الحركات التحررية الأخرى باتجاه الهيئة الأممية؟.

1- مرتكزات العمل الدبلوماسي الجزائري في الهيئة الأممية:

بعد عقود طويلة من المطالبة السياسية، جاء الإعلان عن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 بنشر بيان عبر عن الإتجاه السلمي في هذه الأخيرة

عندما خاطب -من بين من خاطب- الأمم المتحدة فدعاها الى تحمل مسؤولياتها ومعاملة القضية الجزائرية كقضية تحرر في إطار ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدا على النزعة الإنسانية السلمية للثورة، موضحا أنها حركة تستهدف تقرير المصير بإعادة بعث الدولة الجزائرية التي تضمن احترام جميع الحريات الأسياسية دون تمييز ديني أو عرقي[1].

ولأجل تحقيق ذلك، تميز نشاط الثورة في المجال الخارجي بالسعي للحصول على الإعتراف والمناصرة الشرعية خارجيا وخاصة داخل منبر الهيئة الأممية للإعتبارات السالفة الذكر. والحقيقة أن ذلك لم يكن ممكنا إلا بالوصول إلى تنمية الدعم الدبلوماسي للثورة عن طريق كسب رأي مختلف الدول، خاصة المنظمة الى الهيئة والعمل على إطلاعها على حقائق الأمور واقناعها بعدالة القضية الجزائرية وحملها على مناصرتها. وقد وضح الأستاذ سليمان الشيخ في كتابه: (الجزائر تحمل السلاح) أن دبلوماسية الثورة لكسب هذا الدعم كانت تتحرك وفق مجالات جيو سياسية تلخصت فيما يلي[2] :

- المجال المماثل:والمقصود به الدول التي تتماثل مع الجزائر وتشترك معها في رفضها للاستعمار وانتهاجها عدم الانحياز، ويتعلق الأمر هنا بالدول العربية والإفريقية والآسيوية المنظمة خاصة إلى الهيئة الاممية. من هنا كانت الثورة الجزائرية تسعى دائما لكسب مساندتها خاصة داخل الهيئة المذكورة للقيام بضغوط ديبلوماسية واقتصادية على فرنسا لإقرار حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. وفي هذا الإطار كان دور كتلة الدول الأفروآسيوية واضحا كما سيتضح ذلك لاحقا.

- المجال المكمل: والمقصود به مجموعة دول الكتلة الشرقية. وهو المجال الذي يشكل الحليف الموضوعي للثورة الجزائرية والذي كانت تتحكم في كيفية التعامل معه اعتبارات الحرب الباردة. ولذلك تجنبت جبهة التحرير الوطني إسقاط القضية الجزائرية في نطاق الصراع شرق- غرب، واعتمدت في كيفية التعامل معه أسلوبا مخالفا تمثل في البحث عن دعم هذه الكتلة أو بعض الدول المكونة لها داخل الهيئة الأممية باستخدام تناقضات الحرب الباردة أثناء تواجدها (من هنا كان البحث عن دعم الكتلة الشرقية وعلى رأسها الصين الشعبية في مواجهة فرنسا والكتلة الغربية بل وحتى الإتحاد السوفياتي فيما بعد).

- المجال المغاير: والمقصود به مجموعة دول الكتلة الغربية التي تشكل الحليف الموضوعي لفرنسا والتي - بالنظر إلى المسألة الجزائرية - يمكن أن يكون لها مصلحة مختلفة مع فرنسا. وقد حاولت جبهة التحرير استغلال تناقض المصالح بين هذه الدول حالما بدى ذلك واضحا ضد فرنسا وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كان هدفها الأسمى هو العمل على أن ترث الإمبراطوريات الإستعمارية التقليدية (ولعل المثال الواضح لذلك هو سعيها لكسب المناصرة الأمريكية أثناء توتر العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد قصف فرنسا لساقية سيدي يوسف في فيفري 1958 باستخدام سلاح من صنع أمريكي).

هذا وقد لخص محمد يزيد[3] أثناء ترأسه وزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة الجزائرية النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة في ثلاث نقاط[4]:

- إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.
- جعل القضية الجزائرية في مستوى القضيتين التونسية والمغربية.
- إبلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالقضية الجزائرية، وإثارة حركة تضامنية واسعة وذلك إنطلاقا من أن ميثاق الأمم المتحدة المصادق عليه في مدينة سان فرانسيسكو في جوان 1945 قد تعرض في مادته الأولى الى حق تقرير المصير، حيث نص على أن أحد أهداف هيئة الأمم المتحدة هو: " أن تنمي بين الأمم العلاقات الودية المبنية على مبدأ المساواة في الحقوق لكل الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بذاتها"[5]. كما أكد الميثاق هذا المبدأ في فصله التاسع المخصص للتعاون الدولي الإقتصادي والإجتماعي. ومن أجل تأكيد هذا المبدأ فان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعت الى إدراجه في صلب مواثيق حقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى وأدرج أيضا في ميثاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948.

لتحقيق هذه الأهداف ولكي تكون في مستوى تطلعات الثورة الجزائرية، ارتكزت الدبلوماسية على دعائم أساسية أهمها انشاء ممثليات للجبهة انتشرت عبر العالم خاصة بأوربا(لندن، روما، مدريد، ستوكهولم...[6])، يعود الفضل في إنشاءها الى رجال كثر على رأسهم أحمد بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد، محمد يزيد وعبد القادر شندرلي من مهامها

إيصال صوت الجزائر إلى الجميع وإقناع المجتمع الدولي قاطبة بالاعتراف بجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للثورة والناطق الرسمي باسمها وبحق الشعب الذي تمثله في تقرير مصيره. لقد سعت هاته الممثليات الى المشاركة في مختلف التجمعات الثقافية والطلابية والعمالية العالمية، كما دأبت على نشر الدعاية المكتوبة عن طريق الوثيقة والفيلم والمقال الصحفي إظافة إلى تنظيم الندوات والتظاهرات يدعمها في مهامها تلك ذلك المجهود الحربي وتلك التضحيات الجسام وكذا صبر الشعب على محن التعذيب والتشريد والقهر الاستعماري من داخل التراب الوطني.

أما بخصوص الهيئة الأممية رأسا، فقد اهتمت جبهة التحرير بربط علاقاتها معها عن طريق مكتب الجبهة الاعلامي في نيويورك الذي أرسيت دعائمه سنة 1955 أين اتخذ من حي 150 مسكن رقم 56 بشارع الشرق مقرا له. عاش بهذا المقر كل من عبد القادر شندرلي وزوجته الايطالية ومحمد يزيد(في تعريف محمد يزيد وعبد القادر شندرلي انظر الهوامش آخر المقال). أما إدارة العمل فقد ساعد فيها ثلاث سكرتيرات:

- آنAnne: (21 سنة كمساعدة لمحمد يزيد)، بربرا Barbara: (أمريكية يهودية من أصل جورجيني، اهتمت بالتصحيح اللغوي والصياغة الأدبية لكتابات شندرلي) وأوليفOlive: زوجة أمريكية لمحمد يزيد. ويذكر أن الرسائل التي كان المكتب في تونس يتلقاها من هذا المكتب في نيويورك لم تتوصل المخابرات الفرنسية لفك شفرتها، لقد كانت رسائل يسأل فيها يزيد عن صحة زوجته زيتونة (Olive)[7].

وكما قلنا فقد كان هذا المكتب على صلة بهيئة الأمم المتحدة في إطار نشاطه الدبلوماسي، وعلى صلة أيضا بالرأي العام الأمريكي في إطار نشاطه السياسي. وللدخول الى منابر هذه الهيئة وإسماع صدى الثورة، عملت جبهة التحرير الوطني على استغلال الظروف الدولية التي كانت مساعدة لذلك. فعلى المستوى العالمي تعزز المعسكر الشرقي بانتصار الثورات الشعبية بقيادات شيوعية في أكثر من بلد وتكون المعسكر الاشتراكي مما شكل سندا كبيرا لحركات التحرر الوطني وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وبالمقابل تراجع المعسكر الغربي الذي خرج من الحرب العالمية الثانية منهوك القوى ودخل في أزمات اقتصادية وسياسية عميقة ولم يعد قادرا على تسيير

مستعمراته بصفة مباشرة. وتزامن ذلك مع صعود قوة إمبريالية جديدة متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي سعت إلى خلق ظروف سانحة لبسط نفوذها وافتكاك حصتها من خيرات وثروات الشعوب التي لم تكن تحت هيمنتها وإنما كانت تحت هيمنة القوى العظمى القديمة وخاصة فرنسا وبريطانيا. وعلى الصعيد العربي لعب جمال عبد الناصر وثورة 1952 المصرية دورا هاما في دعم حركات التحرر الوطني العربية وخاصة عبر إذاعة القاهرة التي كانت تشحذ عزائم الشعوب العربية من أجل تصفية الاستعمار.أما في المغرب العربي فقد تعاظم النضال الشعبي في مواجهة الاستعمار، فتكونت (لجنة تحرير المغرب العربي) برئاسة محمد عبد الكريم الخطابي التي بدأت بتنظيم النضال المسلح منذ بداية 1952 في تونس ثم المغرب الأقصى ولاحقا الجزائر. أما على صعيد العالم الثالث فقد كانت حركة عدم الانحياز سندا قويا لحركات التحرر الوطني بدعوتها إلى مواجهة الإستعمار. من هنا سعى آيت أحمد في إطار النشاط الدبلوماسي باتجاه دول العالم الثالث إلى الوصول إلى تمكين جبهة التحرير الوطني من المشاركة في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا في 18 أفريل عام1955 بأن عمل على إقناع كل من نهرو والوزير الأول شوان لاي والرئيس عبد الناصر على دعم الجزائر في المطالبة بالمشاركة في فعاليات المؤتمر[8]. وقد حقق وفد جبهة التحرير الوطني برئاسة محمد يزيد- بعد حضوره كملاحظ ضمن وفد الجمهورية المصرية- أول إنتصار له على المستوى العالمي بصدور قرار عن المؤتمر الأخير بعد خمسة أشهر ونصف من اندلاع الثورة ينص على الإعتراف الصريح باستقلال الجزائر وعن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والإستقلال[9]. والحقيقة أن مقررات مؤتمر باندونغ تدخل ضمن الإقرار بمبادئ الأمم المتحدة، أي أن هذا المبدأ تكرس في ميثاق الأمم المتحدة واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بشأنه في 1952 تطلب فيه من الدول الأعضاء العمل من أجل وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ [10].

2- آثار العمل الدبلوماسي الجزائري سنة 1955 على الحركات التحررية وحقوقها المشروعة داخل الهيئة الأممية:

لقد كانت أولى النتائج العملية لمقررات مؤتمر باندونغ السالفة الذكر هي مراجعة الكثير من الزعماء الوطنيين ورؤساء الحكومات في إفريقيا وآسيا لسياساتهم القديمة التي كانت تلاين الإستعمار وإعطاء معنى الاستقلال التام لبلادهم محتوى سياسي واقتصادي واجتماعي لا استقلالا شكليا. ونتيجة لهذا الوعي السياسي امتدت رقعة الحرية ودعمت أركانها في جميع أركان القارة الآسيوية [11].

بعد ذلك بثلاثة أشهر، قدم مندوب المملكة العربية السعودية مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن يحيطه علما بضرورة الانتباه للمشكل الجزائري أين يشرح الحالة الخطيرة التي وصل لها الشعب الجزائري موضحا أن ذلك يعتبر بمثـابة تهديد للسلم والأمن الدوليين، تبعتها مراسلة مجموعة الدول الأفرآسيوية (أربعة عشر دولة) إلى الأمين العام للهيئة في 26 جويلية 1955 تطلب فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة. وقد كان لهم ذلك بأن أدرجت القضية لأول مرة في تاريخ الهيئة بقرار اتخذته الجمعية في 03 جانفي 1955 بأغلبية 28 صوتا ضد 27 وامتناع 05 [12]. إلا أن الهيئة أنهت دورتها في ذلك العام دون أن تلتفت إلى الوضعية في الجزائر وذلك بسبب المناورات الفرنسية حيث توصلت فرنسا إلى الإتفاق مع تونس بشأن منحها الإستقلال الذاتي، وأظهرت استعدادها للوصول إلى حل فيما يخص القضية المغربية مما جعل الوفود الدولية في الهيئة تعتقد أن فرنسا ستتوصل إلى حل للمشكلة الجزائرية، كما ناورت مع الهند عندما قدم مندوبها في 25 نوفمبر 1955 عريضة تتضمن إلغاء القضية الجزائرية من جدول الأعمال [13]، هذا إضافة إلى إدعاءات فرنسا بأن القضية الجزائرية قضية داخلية وأنها لن تسمح لأحد أن يتدخل فيها بناءا على نص المادة 2 من الفصل السابع لميثاق الهيئة والتي جاء فيها: "ما من شئ في هذا الميثاق يسمح للأمم المتحدة بأن تتدخل في قضايا تتعلق أصلا بالصلاحيات الوطنية لأية دولة من الدول"[14] فضلا عن اعتبار المشاركين في المؤتمر ليس لديهم صلاحية النظر في هذه القضية بناءا على نص(المادة1 فقرة 2).

وقد اعتمدت فرنسا في رفض ذلك أيضا على وقائع التاريخ، حيث أشارت إلى أن الجزائر قد ضمت إلى فرنسا بمقتضى مرسوم ملكي صدر عام 1834، والضم عن

طريق القوة لا يمكن أن يعتبر عملا غير مشروع لأن الوحدة الترابية لفرنسا تحققت بانضمام أقاليم طواعية والأخرى عن طريق القوة مثلما حدث لمقاطعة بوقنديا في شرق فرنسا ومقاطعة الروسيون في جنوب غربها حيث ضمتا بالقوة. وردا على كل اعتراض حول كون هذا الحدث في الماضي البعيد نسبيا قبل العصر الحاضر وبالتالي لا يمكن القياس عليه، أوردت مثالا لمقاطعتين ضمتا إليها بعد ضم الجزائر وهما مقاطعتا نيس وسافوا لتخلص في النهاية إلى نتيجة وهي كون الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية وسكانها هم مواطنون فرنسيون، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات[15]. والحقيقة أن الوفد الفرنسي توقف عن حضور جلسات الجمعية العامة من هذا التاريخ و غادر وزير الخارجية الفرنسي أنطوان بيناي الجلسة ولم يعد ليحتل مكانه داخل القاعة إلى غاية تاريخ توقف البحث في هذا الموضوع[16].

إذا ، وفي الختام النتيجة المنطقية لكل هذه الأحداث هو أن الثورة الجزائرية استطاعت أن تحقق جملة من الأمور في هاته الفترة بالذات:

_ أن مجرد السماح بطرح القضية الجزائرية على هذا المنبر يوضح أن الهيئة الأممية قد اتجهت نوعا ما إلى التدخل في إيجاد حلول للمشاكل الإستعمارية وقد أضحى لها على ما يبدو القدرة على ممارسة ضغوط سياسية أكبر من أجل تحرير الشعوب المستعمرة.

- أن المجتمع الدولي قد أصبح من المتنكرين لظاهرة الإستعمار.
- أن الحكومات العربية واجهت في سبيل تدويل القضية الجزائرية صعوبات جمة من ذلك مثلا العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 وهو العدوان الذي جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تستعيد شرعيتها الدولية باستعادة الدول المستعمرة ثقتها بها كحامي للسلم والأمن الدوليين بعدما أدانت هاته الأخيرة هذا العدوان.

3 - العمل الدبلوماسي بعد 1955 وتداعياته:

ولعل هذه الأجواء التي خلقتها الثورة الجزائرية بتداعياتها الدولية هي التي زادت من حماسة العمل لدى ممثلي الجبهة ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الأمم المتحدة أين تحصل شندرلي من السلطات الأمريكية على رتبة عون خارجي Agent Etranger وهي الرتبة التي سمحت له بالتنقل في كواليس هيئة الأمم المتحدة كما أراد

والتي حاولت ممثلية فرنسا تجريده منها. وهناك استطاع أن يخلق دعاية قوية للثورة أزعجت فرنسا، ويكفي هنا فقط القول بأن مراسلاته إلى الحكومة المؤقتة كانت تصل باسم (الجزائر الحرة) Algérie Libre وهو نفس العنوان الذي حملته نشرة الأخبار اليومية لجبهة التحرير الوطني والتي كانت تصدر بنيويورك بما يقارب 28000 نسخة يوميا في إشارة إلى أن الجزائر حرة وليست مستعمرة. ولم يكن ليخفى على السلطات الفرنسية أن وراء هذا العمل كانت هناك مجموعة عمل قوية تساندها الدول العربية.

عملت ممثلية جبهة التحرير الوطني في نيويورك أيضا على استغلال الصحافة الأمريكية، ويذكر عن شندرلي أنه كان يردد قوله إن الولايات المتحدة الأمريكية بلد الحقائق، فلنعطي إذا الحقائق... ليس حقائقنا، بل حقائق الآخرين، حقائق الفرنسيين الذين ينتقدون هذه الحرب. وكانت وسيلة شندرلي في التعرف على (حقائق الآخرين) هي الصحافة الفرنسية مثل صحف L'Expresse و Le Monde وغيرهما[17] .

لقد عرف كيف يستغل حرية الصحافة خاصة موضوع فضحها للأساليب الاستعمارية. ومن هنا عرف كيف يستغل الصحافة الأمريكية إذ لم يكن يمر أسبوع إلا وتنشر جريدة New York Times أو جريدة Time [18] رسالة من جبهة التحرير الوطني أو ردا موجها إليها أو منها، وهو ما ساهم في تنوير الرأي العام الأمريكي وممثليات الدول في الأمم المتحدة بالمعلومات عن الثورة الجزائرية. أضف إلى ذلك سلسلة اللقاءات الصحفية التي كانت تصدر عبر الجرائد، الراديو، التلفزيون... ومجموعة الملتقيات واللقاءات والمناقشات وكذا نجاح شندرلي في الدخول إلى قاعات المحاضرات والمؤتمرات الجامعية في جامعات هارفرد Harvard،برينشتون Brinceton بركلي Berkely وكولمبيا Columbia أين كان يقدم نفسه على أنه ممثل الثورة الجزائرية. وهناك استطاع أن يستخدم مَثَل الثورة الجزائرية لشرح تاريخ إفريقيا، كان هدفه الوحيد هو أن يتحدث عن الثورة الجزائرية دون أن يثير ذلك هلعا في نفوس المستمعين. ويكفي الإشارة لندلل على نجاح الدبلوماسية الجزائرية إلى خطاب السيناتور كنيدي قبل أن يصبح رئيسا للولايات المتحدة الامريكية سنة 1960 الذي ألقاه أمام مجلس الشيوخ في 02 جويلية 1957- أي قبل عيد الاستقلال الأمريكي بيومين[19] - وقد حمل كعنوان: (

الإمبريالية عدو الحرية) ، و اختص بالحديث الجزائر والإستعمار الفرنسي حيث جاء فيه:

"إن الحرب الجزائرية تضع الولايات المتحدة الأمريكية في أخطر مأزق عرفته منذ أزمة الهند الصينية، ومع ذلك فإننا لم نفعل شيئا لمواجهة هذه المشكلة...إن جميع المواقف التي اتخذها ممثلونا سواء في واشنطن أو في باريس أو في الأمم المتحدة هي مواقف مؤلمة، ومن واجبي أن أصرح بذلك بصفتي رئيسا للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ المكلفة بمسائل الامم المتحدة...لقد دقت الساعة التي يجب على حكومتنا أن تعتبر فيها أن المشكلة الجزائرية لم تعد مشكلة فرنسية بحتة..."[20]

ولعل أكبر انتصار دبلوماسي حققته الدبلوماسية الجزائرية كان على منبر الهيئة الأممية إذ سمح للقضية الجزائرية بأن تدرج في جدول أعمالها لمدة سبع وثمانية أسابيع كل سنة وهو ما كان يمثل ملايين المقالات التي كانت تنشر في كبرى صحف العالم. ولعل منطق الشرعية في قرارات هذه الهيئة والذي اتخذته خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر هو الذي أدى الى إصدار قرار الجمعية العامة الشهير بالرقم 1415 في منتصف ديسمبر 1960 وهو قرار تحرير المستعمرات. و الحقيقة هي أنه إعلان تاريخي أكد على ضرورة وضع حد فوري ونهائي للإستعمار في كافة أشكاله وصوره وان كافة الشعوب لها الحق في تقرير مصيرها وأن تختار بحرية نظامها السياسي وأن تحقق تطورها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي. وأوضح البيان أن أي نقص في النضج السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي لا يمكن أن يبرر تأخير منح الإستقلال ويضيف الإعلان بأن الدول الأطراف في هذا الميثاق ملزمة بالإسراع في تحقيق وتجسيد حق تقرير المصير. ومن أجل تحقيق هذا المبدأ أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1961 لجنة خاصة تدعى (اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الوضع فيما يتعلق بتطبيق إعلان منح الشعوب المستعمرة استقلالها) والتي تعرف بلجنة الـ24 نسبة الى عدد أعضائها وهي مشهورة بشكل خاص تحت اسم (لجنة تصفية الإستعمار)[21]. وبذلك يمكن القول أن الحركة الثورية لتحرير الجزائر كانت بمثابة الدافع القوي لتأييد قضية تصفية الإستعمار في العالم كله حتى وإن

كانت -أثناء صدور هذا القرار- لم تستفد منه كونها قد كانت قد دخلت في مفاوضات مع فرنسا.

خـاتـمـة :

لقد أولت الثورة الجزائرية العمل الدبلوماسي أهمية بالغة كان من نتائجه تحقيق العديد من المكتسبات لصالح الاولى خاصة بمنبر الأمم المتحدة. ولعل النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة تظهر أن:

- يعتبر العمل الدبلوماسي من أجل كسب التأييد للثورة الجزائرية مبدءا هاما من المبادئ التي تضمنها بيان الفاتح من نوفمبر 1954.
- لم تدخر الدبلوماسية الجزائرية جهدا في العمل على إنشاء ممثليات لها في كامل العواصم العالمية والمنظمة الدولية التي كانت تمثل الشرعية الدولية آنذاك - الهيئة الأممية.
- قام ممثلو الجزائر في هاته الهيئة على كسب الرأي العام العالمي الى جانب القضية الجزائرية من حيث منح الجزائر حقها في تقرير مصيرها كمبدأ من المبادئ التي أقرها ميثاق الهيئة.
- كان للدول العربية الفضل الكبير في السعي لطرح القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة على اعتبارها مهددة للأمن والسلم الدوليين.
- رغم المواقف الفرنسية الرافضة لطرح القضية الجزائرية على اعتبار أنها مسألة داخلية إلا أن مجرد قبول الجمعية العامة عرضها يعتبر نجاحا دبلوماسيا للجزائر.
- ساهمت الجزائر من خلال المطالبة بتطبيق حق تقرير في إيقاض الشعوب المستعمرة من سباتها لتحذو حذو الجزائر.
- كان لميل الأمم المتحدة نحو التفرغ أكثر لمعالجة مشاكل الإستعمار- بفعل الضغوطات الأمريكية التي أصبحت تمارس عليها والتي كان للثورة الجزائرية دور كبير فيها- الأثر الكبير في تحرر العديد من دول العالم خاصة بعد صدور القرار 1415 والقرارات الملزمة على تطبيقه.

- على الرغم من العمل الجبار الذي ساهمت به الجزائر- حتى ولو بطريقة غير مباشرة - في صدور هذا القرار إلا أنها في الحقيقة لم تستفد منه كونها كانت قد دخلت في مرحلة متقدمة من المفاوضات الجزائرية-الفرنسية.

الهوامش:

[1]- وزارة الثقافة والإعلام ، **ملفات وثائقية : نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)** ، قسنطينة ، مطابع النصر ، 1976 ، ص ص . 12-14.

[2] - سليمان الشيخ ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين** ، ترجمة محمد حافظ الجمالي ، بيروت ،الدار المصرية اللبنانية ، 2003، ص ص. 352-355.

[3]- ترأس محمد يزيد مكتب نيويورك إلى ديسمبر 1958، تاريخ إلتحاقه بمنصبه بوزارة الإعلام للحكومة المؤقتة الجزائرية. وقد خلفه في ذلك المنصب بنيويورك عبد القادر شندرلي يساعده رؤوف بوشقجي.

[4] -محمد يزيد ، "ذكريات من العمل الدبلوماسي"، مجموعة أعمال **الملتقى الوطني الدبلوماسية الجزائرية من 1954 الى 1962** ، المتحف الوطني للمجاهد ، بدون تاريخ ، ص. 105.

[5] -غضبان مبروك ، المرجع السابق ، ص ص. 446 - 447 .

[6]- محمد يزيد، المرجع السابق ، ص.107.

[7] -Alistair Horne , **A Sauvage War of Peace: Algéria (1954-1962),** Great Britain , Western printing Services, 1977, p. 245.

[8] - رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين** (الجزء الثاني)،مؤسسة الأبحاث العربية ، 1988، ص.275.

[9] -جمال قنان ،" تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني" ، **الذاكرة**،المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثالثة، العدد الرابع، 1996، ص. 11.

[10] -محمد الميلي ، **مواقف جزائرية**، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 ، ص.105.

[11]- Mohammed Harbi, **Les Archives de la Révolution Algérienne** , Document36 , Editions jeune afrique,S.A.E, p.17.

[12] - "تطور القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"،**المجاهد**، العدد10 ، 5 سبتمبر 1957 ، ص.09.

[13] - سليمان الشيخ ، المرجع السابق ، ص .504.

[14]- جمال قنان ،المرجع السابق ، ص.12.

[15]- رياض الصمد، المرجع السابق، ص280..

[16]-Abdelmadjid Belkheroubi, "Les aspects internationaux de la révolution algérienne",Acte du **colloque Retentissement de la révolution algérienne dans le monde**, Alger, S.A.E, p. 49.

[17]- Alistair Horne , op.cit, p.246.

[18] - Férial FATES , "La lutte de libération algérienne vue par le magazine Time", Acte du **colloque Retentissement de la révolution algérienne dans le monde**, Alger, S.A.E, , pp.34-40.

[19]- Alistair Horne , op.cit, pp. 400,401.

[20]- **مجلة المجاهد**، الجزء الثالث،عدد14،82ديسمبر1960،ص ص.04-05.

[21]- غضبان مبروك ، المرجع السابق ، ص . 448.